مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
ISSN: 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 18 عدد: 01 أوت 2022
العنوان: الصَّدارة العظمى، هيكلتها وأثرها... ص.ص 722- 744.

الصَّدارة العظمى، هيكلتها وأثرها في نظام الحكم العثماني خلال القرن التَّاسع عشر

حسن بربورة، الغالي غربي[2]
1- جامعة يحي فارس المدية
Barbora.hacen@univ-medea.dz
2- جامعة يحي فارس المدية
Kaligherbi@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/10/25 ؛ تاريخ القبول: 2022/02/08

"The Grand Viziership" its structure and influence on the Ottoman governing system in the 19th century

Barboura, Gherbi

Abstract:

The study of the Ottoman governing institutions and demonstrating its history, analyzing and explaining it, and seeking to compare it with its counterparts in Europe every now and then, and redeeming it to its Islamic origin, and even Persian and Byzantine influences. It is an important tool to understand the secret behind the long period, which the Ottoman ruled. And without knowing the development history of these institutions, many cases will remain ambiguous in the history of the Ottoman empire, especially during the nineteenth century.

Among those important institutions is The Grand Viziership or the government, which comes in the second place in the Ottoman ruling system. However, its role exceeded sometimes the sultan intuition, the nerve of the political system of the Ottoman state.

Keywords: Ottoman Empire; Grand Viziership; Sublime Port; Nineteenth century.

الملخص:

إنَّ دراسة مؤسَّسات الحُكم العُثماني واستعراض تاريخها تحليلًا وتفسيرًا، واللُّجوء بين الحين والآخر إلى مقارنتها بنظيرتها في أوربا

وإحالتها على مرجعيَّتها الإسلاميَّة، وحتى للتَّأثيرات الفارسيَّة والبيزنطيَّة، أَدَاةٌ مُهِمَّةٌ لفهم سِرّ الفترة الطَّويلة التي حكم فيها العُثمانيُّون.

وبدون معرفة تاريخ تطوُّر هاته المؤسَّسات سَتَظَلُّ الكثير من القضايا غامضةً في تاريخ الدَّولة العُثمانية وخاصَّةً خلال القرن التَّاسع عشر، ومن أهمِّ تلك المؤسَّسات الصَّدارة العظمى أو (الحكومة) التي تأتي في الدَّرجة الثَّانية في نظام الحكم العثماني، بل تعدَّى دورها أحيانًا مؤسَّسة السُّلطان عصب النِّظام السِّياسي في الدَّولة العثمانيَّة.

الكلمات المفتاحية: الدَّولة العثمانيَّة؛ الصَّدارة العظمى؛ الباب العالي؛ القرن التَّاسع عشر.

مقدمة:

منذ انكسار كَارْلُوفْجَه Karlofça (1110هـ/1699م) تزعزعت ثِقة العُثمانيين، وأدركوا ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، كما اضطرُّوا للتَّفكير في الإصلاحات على النَّمط الأوربي خُصُوصًا عسكريًا، وقد ظلَّت مُحاولات الإصلاح تلك مُتعثِّرةً طيلة القرن 18م، نتيجة اصطدامها بالمؤسَّستين العسكريَّة والدِّينيَّة، وكان من نتائج ذلك لاحقًا ظهور عصر التَّنظيمات (1839–1876م) الذي تراجع فيه دورُ السُّلطان، وأخذ الصَّدر الأعظم يحِلُّ محلَّه، بل ويأخذ مكانته في الإشراف على أجهزة الدَّولة.

وَقد لَعِبَ الصُّدور العِظَام بأفكارهم المُتأثِّرة بالحداثة، دورًا كبيرًا في سياسة الدَّولة خلال القرن التَّاسع عشر، من أمثال الصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (1846-1857م) الذي أصدر (خط كلخانة 1839م) عهد السُّلطان عبد المجيد، ومحمد أمين عالي باشا (1852-1871م) الذي ساهم في الإصدارات التَّنظيميَّة والقانُونيَّة فيما بعد، وأهمُّها (الخط الهمايوني 1856م) الذي ركّز على المساواة بين الجماعات والطّبقات، أيضًا الصَّدر الأعظم فؤاد باشا (1861-1866م) الذي أشرف على (قانون الولايات 1864م) عهد السُّلطان

عبد العزيز، هؤلاء الصُّدور الّذين ما عَادُوا في خِدمة السُّلطان بقدر ما أصبحُوا شُركاء في قيادة أمور الدَّولة.

لذا تعالج هاته الورقة الإشكاليَّة التَّالية: كيف ظهرت وتطوَّرت مؤسَّسة الصَّدارة عند العثمانيّين؟ وكيف كانت هيكلة (الباب العالي) قبل، أثناء وبعد التَّنظيمات؟ وما الدور الذي لعبته الصَّدارة في إدارة وتنظيم شُؤون الحكم في الدّولة العثمانية خلال القرن التَّاسع عشر؟ ومدى علاقتها باختلال موازين قوة الدَّولة داخليًا وخارجيًا؟

لمحةٌ تاريخيَّةٌ عن ظهور الوزارة وتطورها عند العثمانيين:

عرف نظام الحكم الإسلامي نظام الوزارة (أنظر التَّعليق رقم:1) قبل قيام الدَّولة العُثمانيَّة، والتي تأتي بعد الخلافة من النَّاحيَّة السِّياسيَّة، وترجع وظيفة الوزير إلى عهد الإسلام الأوَّل ويُعتقد أنَّها انتقلت إلى المسلمين من الإمبراطوريَّة السَّاسانيَّة (جب وباون، 2012: 179)، ولم يظهر نظام الوزارة بوضوح إلَّا في عهد الدَّولة العبَّاسيَّة (أنظر التَّعليق رقم:2)، وسار نحو الرُّسوخ والثَّبات طيلة العهد العبَّاسي الأول، لكنه ضَعُفَ في العهد العبَّاسي الثَّاني، كما لم يَعُد له أهميَّةً خلال حُكم البُويهيّين (334هـ-447هـ) حيث أصبح للخليفة كاتبٌ يُدِيرُ شُؤونه فقط (الزَّهراني، 1980: 7)، إلَّا أنَّ الوزارة استعادت أهميَّتها ومكانتها من جديدٍ خلال مُدَّة الحُكم السَّلجُوقي، وأصبح للوزير مكانةً مرموقةً في المجتمع، وأخذ يُشرف على جميع الدَّواوين في الدَّولة (بن طباطبا، 1966: 304؛ أبو النصر، 2001: 189).

ويرتبط ظهور منصب الصَّدر الأعظم في الدَّولة العثمانيَّة، بالبدايات الأولى لنُشُوء الدَّولة وبناء مؤسَّساتها الحكوميَّة والإداريَّة، فقد نشأت الدَّولة على أُسُسٍ عسكريّة دينيَّةٍ، وإقامة مؤسَّساتها الإقطاعيَّة مُتأثِّرةً في ذلك بالأنظمة الإداريَّة لدى السَّلاجقة والايلخانيّين والبيزنطيّين (Gibbons, 1968: 277-282)، وفي مطلع تأسيس الدَّولة استعان السُّلطان بعددٍ قليلٍ من الموظَّفين كان أكثرهم من العاملين في إدارة الدَّولة السَّلجُوقيَّة، كما كان الابن الأكبر للسُّلطان عادةً هو من يقوم بمساعدة والده في تسيير أمور الحكم وأطلق عليه

لقب بيشه (باشا)، ثمَّ اسم (بيرفان) Pervane، والذي كانت له صلاحيَّاتٌ وسُلطاتٌ واسعةٌ وعديدةٌ يمارسها نيابةً عن السُّلطان (الشناوي، 1980: 280-281؛ كوبرولي، 1993: 171).

وعندما جُمعت قوانين الدَّولة (قانون نامه) في عهد السُّلطان محمَّد الفاتح حُدِّد مركز واختصاص كُلَّ مُوظَّفٍ في الدَّولة، وأُشير إلى الوزير الأوَّل بأنَّه الوكيل المطلق للسُّلطان (أوغلو، 1986: 112)، وصار يُسمَّى الوزير الأوَّل Ulu Veziri أو الوزير الأعظم Veziri A'zem تمييزًا له عن باقي الوزراء (جب وباون، 2012: 181)، وهذا نصُّ ما جاء في قانون نامه عن الصَّدر الأعظم: (اعلم أن الوزير الأعظم هو رئيس الوزراء والأُمراء، وأجلُّهُم قدرًا وأَرفَعُهُم مقامًا وهو الوكيل المطلق للسُّلطان، الذي يتصدَّر في الجلوس والقيام ويتقدَّم على الجميع..) (أوغلو، 1986: 112)، ممَّا يدلُّ على المكانة السَّامية لمن يتولَّى هذا المنصب.

وقد أجمع المؤرخون على أن الأمير علاء الدِّين بن الغازي عثمان الأول، هو أوَّل من تقلَّد هذا المنصب، بعد رفض أخيه السُّلطان أورخان (1326-1359م) تقاسم المملكة معه، بحسب ما تقتضيه التَّقاليد التُّركيَّة، مُفضِّلًا تقاسم أعباء المسؤوليَّة معه (المحامي، 1981: 122؛ Hammer, 1835: 110). كما تعرَّض منصب الوزير الأول بعد فتح القسطنطينيَّة إلى تغيُّرٍ نوعيٍّ، فبعد أن كان حكرًا على طبقة المسلمين الأحرار، وخشية تعاظم دورهم عمد السُّلطان محمد الفاتح إلى إسناد المنصب إلى أفراد الطبقة العسكريَّة من عبيد القولار (أنظر التَّعليق رقم:3) التي تتميَّز بولائها التَّام للسُّلطان (أوزتونا، 1988: 141)، كما استحدث السُّلطان محمد الفاتح نظام وزراء القُبَّة، رغم ذلك بقي الصَّدر الأعظم يُسيطر على جميع فروع الإدارة في الدَّولة، وله حرِّية التَّصرف في جميع شُؤونها، باستثناء مُؤسَّستي القصر السُّلطاني والهيئة الدينيَّة (Fodor, 1994:74).

من الدِّيوان الهمايوني إلى الباب العالي

كان السُّلطان في الدَّولة العثمانيَّة هو مصدر السُّلطة الوحيد، حيث كان يُعيِّن الصَّدر الأعظم والوزراء، ورئيس الشُّؤون الماليَّة (الدِّفتردار)،

والقادة العسكريّين في الجيش والبحريَّة، وكان مجلس الدَّولة الدِّيوان الهمايوني يجتمع في قصر توب كابي برئاسة الصَّدر الأعظم وحضور وزراء القُبَّة (لويس، 2006: 447)، وقد كانت المسائل التي لم يُستكمل بحثها في الدِّيوان الهمايوني، تُراجع في ديوان الصَّدر الأعظم بمنزله، حيث يَعقِدُ مجلسًا بعد صلاة العصر بصفةٍ دائمةٍ خمس مرَّاتٍ في الأسبوع يعرف بديوان العصر، ومن دون حضور وزراء القبة، وتدريجيًا تسلَّم هذا الديوان قسمًا كبيرًا من مسائل الدِّيوان الهمايوني، وإلى جانبه كان الصَّدر الأعظم يعقد أيضًا كلًّا من ديواني (الأربعاء والجمعة)، وبذلك فلم تكن هناك حاجةٌ إلى دائرةٍ رسميَّةٍ ثابتةٍ للصُّدور العظام ما دام الديوان الهمايوني مستقرُّ المبنى رسميًّا في سراي توب كابي، بصفته مركزًا للحكومة ويقوم بوظائفه الإجرائيَّة والتَّنفيذيَّة في إدارة شُؤون الدَّولة (هلال البقمي، 2015: 266)، وظلَّ الصَّدر الأعظم من دون مقرٍّ رسميٍّ مُحدَّدٍ خاصٍّ به للإقامة والعمل، حتى قام السُّلطان محمَّد الرَّابع (1687-1648م) سنة 1654م بتخصيص مبنًى كبيرٍ له للإقامة مع أفراد أسرته في أحد أجنحته، وخُصِّصَت بقيَّة الأجنحة لاجتماعات كبار مُوظَّفي الدَّولة، وقد تعدَّدت أسماؤه في تلك الفترات بدايةً بباب (باشا قابيسي) أو بوابة الباشا (ياغي، 2002: 80)، ثم الباب الآصفي، وأخيرًا الباب العالي (لويس، 1982: 124-125)، وهي التَّسمية التي واكبت فترة الإصلاح الإداري في الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن 19م، وكان الصَّدر الأعظم درويش محمد باشا هو أوَّل من سكنه.

وقد مهَّد انتقال الصَّدر الأعظم إلى مقرِّه الجديد لاستقلاليَّته التي أسهمت فيها ظروف الدَّولة منتصف القرن 17م، والتي كانت بحاجةٍ كبيرةٍ إلى تنظيم أُسُس الإدارة والإيالات، وارتبطت استقلاليَّة الصَّدر الأعظم بصدارة محمد كوبريلي (أنظر التَّعليق رقم:4) سنة 1656م الذي استأثر بشُؤون الدَّولة كوكيلٍ مطلقٍ للسُّلطان (أوزتونا، مج2، 1988: 342)، وكان من أبرز نتائج ذلك تكريس بُروز الصَّدر الأعظم في الحكومة المركزيَّة وتهميش قرارات الدِّيوان، وفصل شُؤون الحكومة عن القصر، وصارت أمور الحُكم وشُؤونه تُدار في

مقر الصَّدر الأعظم، الذي يكتفي بإرسال نتائج المناقشات والقرارات إلى السُّلطان (إينالجيك، 2002: 159).

هكذا وابتداءً من النّصف الثَّاني من القرن 17م، تراجع دور الدِّيوان الهمايوني الذي كان يُمثِّل مركز الحكومة العثمانيَّة (لويس، 1982: 124)، وبدأ يفقد أهمِّيته وسلطته لصالح الباب العالي (أنظر التَّعليق رقم:5)، الذي انتقلت إليه إدارة شُؤون الدَّولة، غير أنَّ الدِّيوان ظلَّ مُستمرًّا حتى نهاية عهد الدَّولة العثمانيَّة وإن كان بشكلٍ رمزيٍّ، وأخذ مكانه في التقاويم الرسميَّة التي كانت تصدرها الدَّولة تحت اسم (سالنامة) (أنظر التَّعليق رقم:6)، وإذا اعتبرنا ذلك تراجعًا للدِّيوان الهمايوني كأداةٍ تنفيذيَّةٍ ومقرًّا للحكومة المركزيَّة فإنَّه في المقابل يُعتبر تطوُّرًا من مرحلة الباب قابيسي إلى الباب العالي، إذ أصبح ذا تشكيلاتٍ واسعةٍ ومتطوّرةٍ بصفةٍ مستمرةٍ، من أجل تيسير إدارة شُؤون الدَّولة الإداريَّة والسياسيَّة (إحسان أوغلى، 1999: 207).

الباب العالي قبل حركة التَّنظيمات

لم يُستخدم مُصطلح الباب العالي بمعنى دائرة الصَّدر الأعظم إلَّا نحو القرن 18م، وقد أشار المؤرخ فون هامر (أنظر التَّعليق رقم:7) إلى أنَّ التَّسمية كانت تُطلق في بداية الأمر على قصر السُّلطان، أين كان يستمع فيه لحاشيته ويمارس أمور الحكم، ثم انتقلت لتعني مقر الصَّدر الأعظم مع انتقال السُّلطة الفعليَّة إليه (جب وباون، 2012: 186؛ لويس، 1982: 145)، وكان من أوائل المؤرِّخين الذين استخدموا هذا المصطلح في كتاباتهم للدَّلالة على باب الباشا، المؤرخ خليل نوري (ت1798م) في كتابه (الوقائع)، وأديب محمد أمين أفندي (ت1801م)، وأحمد واصف أفندي (ت1806م)، بعد ذلك أخذ المؤرّخين والرحَّالة الأوربيّين، وتابعتهم الدُّول الغربيَّة في استخدام المصطلح Sublime Porte للدَّلالة على الحكومة العثمانيَّة (Shaw, 1977: 118)، أمَّا في القرن 19م لا سيما عهد السُّلطان عبد المجيد (1839-1861م)، والسُّلطان عبد العزيز (1876-1861م) من بعده، فقد تحوَّل المصطلح ليدُلَّ بمفرده على الحكومة العثمانيَّة (إينالجيك، 2002: 144).

تميَّز الباب العالي بأنه تنظيمٌ دائم التَّغير والتَّطوُّر، نظرًا للمهام الإداريَّة الكثيرة التي نهض بها، وقبل ظهور النَّظارات (الوزارات) عام 1830م، كانت الصَّدارة العظمى في الباب العالي تُقسَّم إلى ثلاثة أقسامٍ رئيسيَّةٍ: حرم دائره سي (دائرة الحريم) وتمثِّل مقر إقامة الصُّدور العظام ليكونوا بجانب السُّلطان، سلاملك دائره سي (دائرة السَّلاملك) وتُقام فيها شتَّى المراسم والاجتماعات المهمَّة، وقلم دائره سي (دائرة القلم) (إحسان أوغلى، 1999: 208-209)، أو دائرة رئيس الكتَّاب، التي مثَّلت رأس النظام البيروقراطي، فهو رئيس كل الكتبة والأقلام والمسؤول عن إدارة كافَّة المكاتبات في جهاز الصَّدارة العظمى، وهذا إلى غاية صدور فرمان 1835م الذي قضى بتحويله إلى نظارة الشُّؤون الخارجيَّة، وكان من الدَّوائر المهمَّة أيضًا في الباب العالي دائرة جاوش باشي (دائرة الجاويش الأول) التي تحوَّلت سنة 1836م إلى نظارة الدَّعاوى ثم نظارة العدل منذ سنة 1870م (مانتران، 1992: 53-54)، كما يأتي في درجةٍ ثانيةٍ بعد هاته الدَّوائر، ستَّة مستشارين هم التَّذكرجي الكبير والتَّذكرجي الصَّغير ويقومان بقراءة العرائض وكتابة الرُّدود عليها، وتسجيل القرارات التي يصدرها الصَّدر الأعظم وتحرير أوامره (بيورلدي) إلى الولايات والمحاكم والوحدات العسكريَّة والأعيان، وهناك التَّشريفاتي وكاتب الكخيا، إضافةً للمكتوبي أفندي الذي يعتبر بمثابة سكرتيرٍ خاصٍّ للصَّدر الأعظم ويُساعده عددٌ من الكتبة في قلمه، في حين كان البكلكجي بمثابة الآمر على الأقلام الموجودة في الصَّدارة العظمى والمعاون الأول لرئيس الكُتَّاب، كما لم يخلو الباب العالي من عددٍ آخر من الموظَّفين، ليسوا ضمن هيئته ولكن يقومون بتمثيل الأجهزة الأخرى ومتابعة أعمالها وتأمين الاتِّصال بها مثل كاتب شيخ الإسلام تلخيصجي، ومُوظَّفي البكلربكية، وبطارقة اليونان والأرمن، وعددٌ من موظَّفي أركان الدَّولة، والمترجمين الذين يُتابعون أعمال السِّفارات الأجنبيَّة لدى الباب العالي (إحسان أوغلى، 1999: 209-211).

وبذلك فقد شغل الباب العالي وتنظيماته حيّزاً كبيراً من عمل الصُّدور العظام ومجهوداتهم ومن خلال دراسة الهيكل التَّنظيمي للصَّدارة قبل عهد التَّنظيمات، تتَّضح مدى الأهميَّة التي شغلتها هاته المؤسَّسة في

إدارة شُؤون الدَّولة، خاصَّة بعد انعزال السَّلاطين وتخلِّيهم عن إدارة الحُكم.

المثقَّفون اللِّيبراليُّون في الحكومة

تطلَّبت عمليَّة تجديد نُظُم الإدارة العثمانيَّة وفقًا لتطوُّرات القرن 19م، وجود طبقة بيروقراطيَّة عصريَّة، وهي النُّخبة التي ظهرت في الدَّولة كنتاج لعمليَّات التَّغريب المحدودة منذ القرن 18م، خاصَّةً من خلال انتشار اللُّغات وقوانين الإدارة الغربيَّة، والتَّعرف على الدَّساتير العملية الأوربيَّة عبر تَّرجمة القوانين واللَّوائح، وهو العمل الذي قامت به مجموعة من الوجوه الجديدة في غرفة التَّرجمة (إحسان أوغلى، 1999: 318-319)، في ظلِّ تراجع سيطرة الرُّوم الفنارِيِّين تدريجيًّا (أنظر التَّعليق رقم:8).

وبالتَّالي فإنَّ انحدار مسيرة الدَّولة في القرن 19م أمام الصُّعود الأوروبي المتنامي، قد دفع بالمثقَّفين العثمانيّين إلى التَّفكير في أن ما أخذوه عن الغرب كان مظهرًا، وأن دولتهم كانت في حاجةٍ إلى معرفة مصدر الخلل في المعادلة العثمانيَّة-الأوروبيَّة، وأن الجوهر الذي لابدَّ من إنقاذه هو التَّدني العثماني في العلوم والتِّقنية خاصَّةً في المجال العسكري،لذا فقد كان نجاح السُّلطان محمود الثاني في القضاء على الانكشاريَّة سنة 1826م، دافعًا ومشجِّعًا له على سياسة التَّحديث (زيادة، 2015: 34)، وعندما تولَّى السُّلطان عبد المجيد العرش أصبح الاتِّجاه غربًا هو السِّياسة الرَّسميَّة الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة للدَّولة العثمانيَّة، حيث أعلن صدره الأعظم مصطفى رشيد باشا (أنظر التَّعليق رقم:9) سنة 1839م، تنظيم الدَّولة وفق النُّظم الغربيَّة حسب مرسوم كلخانه (أنظر التَّعليق رقم:10)، وهو أساس حركة التَّنظيمات العثمانيَّة، كما كانت اللُّغة الفرنسيَّة أداةٌ للشَّباب العثمانيين، الذين أُرسِلُوا إلى فرنسا للدِّراسة في معاهدها وأكاديمياتها لاكتساب العلوم والتِّقنيَّات الحديثة، كنتيجةٍ للتَّعاون العثماني- الفرنسي الإنجليزي المشترك في حرب القرم (1856-1854م)، هذا الابتعاث المنظَّم لا ينفي دور أوَّل إرسالٍ للطُّلَّاب العثمانيّين إلى أوربا منذ سنة 1827م (حرب، 2017: 31-32).

هكذا أخذ التَّغيير يفرض نفسه على كل مناحي الحياة العثمانيَّة الفكرية والفنيَّة والأدبيَّة (أنظر التَّعليق رقم:11)، وحتى في اختيار الثِّياب وتأسيس الدُّور والقُصور، وكذلك الزَّخرفة والعمارة وتنسيق الحدائق على النَّمط الأوروبي، خاصَّةً في ظل حركة التَّنظيمات عهد السُّلطان عبد المجيد (1839-1861م) والذي كان له دورٌ مهمٌّ مع رجال دولته في تشجيع المثقَّفين العثمانيّين على هَجرِ التَّعليم والثَّقافة الإسلاميَّة التَّقليديَّة، والاندفاع نحو التَّعليم وأسلوب الحياة الأوروبيَّة (حرب، 2003: 33-34)، والأهم من هذا كُلِّه هو موقف المثقَّفين من أسلوب الحكم نفسه، إذ تأثَّرت النُّخبة العثمانيَّة بأفكار الثَّورة الفرنسيَّة من الملكيَّة الدُّستوريَّة، إلى مفهوم الحريَّة بالمعنى الغربي، وكان لكل هذا دوره في البناء الجديد للمثقَّف العثماني (أنظر التَّعليق رقم:12)، الذي استطاع بهذا التَّأثر قلب مفاهيم الحُكم، رغم وجود تيار الأصالة والتراث الإسلامي وأنصاره، الذين دافعوا عنه أمام حركة التَّغيير والتَّغريب، لكنه ورغم الاستجابة القويَّة له من قطاعات الأمَّة المختلفة، لم يكن له نفوذُ وسلطةُ النُّخبة العثمانيَّة المثقَّفة ثقافةً غربيَّةً في أوساط الحكم (حرب، 2017: 32-34).

كما أن الاندفاع إلى التَّحديث كان سمةً بارزةً من سمات عهد السُّلطان عبد العزيز (1861-1876م)، الذي شهد عهده زيارةً ومباحثات مع نابليون الثَّالث في فرنسا، وتحرُّكات دبلوماسيَّة نحو أوربا في لندن وبرلين وفيينا، وهي التي أُعتُبرت حدثًا جديدًا على القصر السُّلطاني العثماني وإشارةٌ للاتِّجاه نحو الغرب، فمن خلال هذه الزِّيارات الأوروبيَّة أسهم السُّلطان في ازدياد نفوذ طبقة المثقَّفين العثمانيّين،الذين رجَّحُوا كفَّة أوروبا على كفَّة الأصالة، وأدَّت إلى تقوية أواصر العلاقات بين المثقَّفين العثمانيّين والغربيّين من ذوي النُّفوذ، وبذلك نال المثقَّف الثَّوري العثماني دعمًا أوروبيًا عبر مؤسَّسة الصَّدارة وخارجها، كان له أثره في تغيير حال الدَّولة لاحقًا (بازان، 1993: 466).

واضطرَّ السُّلطان عبد العزيز في 12 ماي 1876م وتحت ضغوط الإصلاحيّين والدُّول الأوربيَّة، إلى إقالة شيخ الإسلام والصَّدر الأعظم

وتشكيل حكومةٍ برئاسة رشدي باشا ضمَّت شخصيتين من الشَّخصيَّات العثمانيَّة المثقَّفة، لعبتا دورًا مهمًّا فيما بعد في حركة التَّغيير الإداري في الدَّولة العثمانيَّة هما: مدحت باشا (1822-1884م) وحسين عوني باشا (1820-1876م) الذي أُسندت إليه وزارة الحربيَّة، وبعد توتُّر العلاقة بين السُّلطان والصَّدارة، تمكَّن المثقَّفون العثمانيُّون في السُّلطة من عزل السُّلطان عبد العزيز، وتولية مراد أفندي السُّلطان مراد الخامس (دومون، 1993: 147-148)، كما سارعوا في 31 أوت 1876 مرَّةً أخرى إلى السَّيطرة على توجيه الحُكم بخلع السُّلطان مراد، وتعيين السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، الذي تحالف معهم مُؤقَّتًا من أجل وقف الأطماع الأوربيَّة، وأعلن الدُّستور في 23 ديسمبر 1876م (أنظر التَّعليق رقم:13)، كتتويج لجُهود المثقَّفين العثمانيّين، غير أنَّه وبعد أقلَّ من عامٍ من التَّجربة البرلمانيَّة وبعد اندلاع الحرب الرُّوسيَّة-العثمانيَّة في 19 أفريل 1877م وجد السُّلطان عبد الحميد نفسه يتَّخذ قراره بحل مجلس المبعوثان وتعطيل العمل بالدُّستور، والتَّصدي للطُّموحات القوميَّة لسكان بعض أقاليم الدَّولة، لتنتهي الفترة الدُّستوريَّة الأولى في 14 فيفري 1878م (دومون، 1993: 155)، كما اجتهد السُّلطان في إضعاف نفوذ المثقَّفين العثمانيين المتأثِّرين بالغرب، لكنه مقابل ذلك كان مُنفتحًا على المستجدَّات راغبًا في تطوير التَّعليم، أملًا في ظهور مثقَّفٍ عثمانيٍّ جديدٍ لا ينحاز للغرب (حرب، 2017: 37-41).

الحكومة (مجلس الوزراء) عهد التَّنظيمات

يُوصف عهد التَّنظيمات بفترة سيادة الباب العالي على الحياة السِّياسيَّة والإداريَّة العثمانيَّة حيث تراجع دور القصر بعد تولِّي السُّلطان عبد المجيد، واحتلَّ البيروقراطيُّون مواقع النَّشاط الإداري منذ معاهدة كارلوفجه، وكان تحويل إدارة الدَّولة إلى المركزيَّة والاضطلاع بالنَّشاط التَّشريعي أمورا تُسَيِّرُ غالبًا بفضل مجالس وهيئات الباب العالي المتخصِّصَة، فقد كان ظهور الوزارات في أوربا على شكل هيئاتٍ استشاريَّةٍ Office Chancellery ثمَّ ما لبثت في نهاية القرن 18م وأوائل القرن 19م أن تحوَّلت إلى وزاراتٍ مُستقلَّةٍ (إحسان

أوغلى، 1999: 332)، وبشكلٍ مشابهٍ تقريبًا كان عهد التَّنظيمات في الدَّولة العثمانيَّة هو العهد الذي ظهرت فيه النظارات، وبداية الاختصاص في الحكومة المركزيَّة (Satis, 2011:1715)، وقد حاول السُّلطان محمود الثَّاني بدايةً استحضار النِّظام الأوربي للوزارات، لكن لم تكن وزارته الأولى تمتلك الخبرة في التَّغريب، وكانت تتحرك في صراع داخليّ، حتى تُخضِع السُّلطة الدينيَّة تحت إشرافٍ رسميّ قويّ، ولم يُجرى أيُّ تغييرٍ كبيرٍ ففي الفترة (1836-1838م) بدأ تغيير بعض ألقاب الضُبَّاط في الباب العالي، وحتى لقب الصَّدر الأعظم صار (رئيس الوزراء) لكن لفترةٍ قصيرةٍ (أربعة عشر شهرًا ونصف)، وهو الأمر الذي تكرَّر عهد السُّلطان عبد الحميد، ثم سقط مرَّةً أخرى بعد نحو ثلاث سنواتٍ ونصفٍ سنة 1882م، ليبقى لقب الصَّدر الأعظم مُستخدمًا بشكلٍ رسميّ حتى نهاية الدَّولة، والحقيقة أن هاته التَّغييرات في الألقاب لم تكن ذات أهميَّةٍ كبيرةٍ، حيث يصفها المؤرخ التُّركي عبد الرحمن شرف بالشَّكليَّة (لويس، 2006: 447-448).

وكان من أهمّ المظاهر في الإدارة المركزيَّة في تلك الفترة، كثرة المجالس الاستشاريَّة والتَّنفيذيَّة ففي عام 1836م جرى تشكيل مجلس الشُّورى العسكري (أنظر التَّعليق رقم:14) إلى جانب مجالس عسكريَّةٍ أخرى مثل: مجلس الطوبخانة العامرة، ومجلس البحريَّة، كما تشكَّل سنة 1845م مجلس المعارف العمومية، ومجلس المالية ومجلس الزراعة، وتشكَّل المجلس العالي للتَّنظيمات ليكون جهازًا مساعدًا لمجلس الوكلاء، وأوكلت له ثلاث وظائف: تنظيم لوائح القوانين والنُّظُم، محاسبة الوزراء، ورفع الأمر إلى الصَّدر الأعظم في حال ملاحظة أي اضطراب في تنفيذ القوانين (مخلوف، 2009: 77) ، وأنشئ مجلس وآلا (المجلس الأعلى) الذي ظلَّ المجلس الوحيد بعد إلغاء المجلس العالي للتَّنظيمات سنة 1861م، وانقسم عهد السُّلطان عبد العزيز إلى قسمين مجلس شورى الدَّولة كمجلس للإصلاحات، وديوان الأحكام العدليَّة الذي كان بمثابة مجلس عالٍ للحكومة، أُسندت رئاسته لأحمد جودت باشا (جودت، 1308هـ: 9؛ لهارد، 2017: 220؛ مخلوف، 2009: 113)، وكوَّنا معًا جهازين مهمَّين في إصدار

القرارات التَّشريعيَّة والاستشاريَّة (أنظر التَّعليق رقم:15)، وهكذا فقد كانت أغلب هاته المجالس شبه استشاريَّة، شبه تشريعيَّة وشبه رقابيَّة، وكانت نواة البرلمان الأوَّل عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني سنة 1877م.

وفي الربع الأخير من القرن19م، ظهرت هيئت وكلا (مجلس الوكلاء الخاص)، واتَّضحت معالم هذا المجلس عهد السُّلطان عبد العزيز، حيث مثَّل جهاز الحكومة المركزيَّة ذات الصَّلاحيَّات، مقارنةً بالمجالس السَّابقة التي تشكَّلت في الباب العالي، وهو من حيث الأساس جهازٌ استشاري/تحضيري، أي أنَّ قراراته تدخل حيّز التَّنفيذ، لكن بعد الإرادة السُنِّيَّة للسُّلطان وتصديق شيخ الإسلام فيما يتعلَّق بالأمور الدينيَّة، وضمَّ الباب العالي في تشكيلته الصَّدارة العظمى مع ثلاث وزاراتٍ كبيرةٍ: نظارة الشُّؤون الخارجيَّة، نظارة الشُّؤون الداخليَّة، ونظارة الشُّؤون الماليَّة، وجديرٌ بالذكر أن نظارتي الخارجيَّة والدَّاخليَّة حتى في السَّنوات الأولى من عهد التَّنظيمات كانتا تحت الرقابة المباشرة للصَّدر الأعظم، وعلاقاتهما بالمجالس محدودةٌ، كما كانت بعض النظارات عبارةٌ عن مكاتب فقط تابعةٌ للصَّدارة العظمى، والنَّاظر الموجود على رأسها هو فقط من رجال الدَّولة وليس من أركانها، ولم تتحوَّل إلى أجهزةٍ مستقلَّةٍ قادرةٍ على تسيير مُعاملاتها بنفسها واكتساب شخصيتها البيروقراطيَّة المستقلَّة إلَّا بعد انسحاب مجالس الباب العالي إلى اختصاصاتٍ أخرى (إحسان أوغلى، 1999: 330-335).

على أن التَّغيير الكامل يكتمل تقريبًا أوائل سبعينات القرن 19م، حيث تمتَّع الباب العالي بسلسلةٍ كاملةٍ من الإدارات الوزاريَّة تشمل قطاعات جدُّ متباينةٍ كالشُّؤون الخارجيَّة، الداخليَّة، العدل، الماليَّة، الأوقاف الخيريَّة، التِّجارة، الزِّراعة والأشغال العموميَّة، ويُدار كلُّ جهازٍ من هذه الأجهزة إمَّا من طرف وزيرٍ (ناظر) أو مستشار يُشكِّل جزءًا لا يتجزأ من مجلس الوزراء جنبًا إلى جنبٍ شخصيَّات أخرى كشيخ الإسلام والضُبَّاط المسؤولين عن الهيئات العسكريَّة، ورؤوساء المجالس الاستشاريَّة المختلفة، والحال هكذا أن الجهاز المركزي

للسُّلطة التَّنفيذيَّة المُشكَّل على هذا النحو يُشبه إلى حدٍّ ما المجالس الخاصَّة السَّابقة التي اعتاد السُّلطان العثماني دعوتها للانعقاد، ويشبه من حيث أسلوب عمله مجلس وزراء من النَّمط الأوربي، وتُشكِّل وزارة الخارجيَّة الهيئة الأقوى من حيث التأثُّر الأوربي، وتميزت هيكلتها سنة 1870م ببنيةٍ جدٌّ متنوعةٍ، حيث تضمُّ عشرون قسمًا مختلفًا أهمُّها ترجمة أوضاسي (مكتب التَّرجمات)، الذي تكفَّل إضافةً لترجمة الوثائق بتكوين نخبةٍ سياسيَّةٍ عثمانيَّةٍ حديثةٍ، كانت ركيزة مشروعات الإصلاح التي اضطلع بها الباب العالي، وهو نفس الدُّور الذي لعبته السِّفارات والمفوضيَّات (مانتران، 1992: 84-85).

إعادة تنظيم الحكومة أواخر القرن التَّاسع عشر

في عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني (1876-1908م) فَقَدَ الباب العالي سيطرته على آلية اتِّخاذ القرار والتَّنفيذ، حيث صار الاتِّصال بالسِّفارات والولايات يتم مباشرةً عبر سراي يلديز، وتحوَّل الصَّدر الأعظم ورجال الباب العالي إلى إطارات تنفيذ أعمالٍ، مع إمكانيَّة التَّأثير على القرارات أحيانًا دون البقاء كجهازٍ استشاريٍّ، ساعدهم في ذلك ظهور التَّخصُّص في الإدارة وتأسيس المكاتب الجديدة وإتِّباع نظام الحافظة في العمل البيروقراطي، وبذلك صارت معالجة القرارات سواءً في المركز أو في الولايات تتمُّ بصورةٍ أسرع ممَّا كانت عليه، وصار البيروقراطيون يُقدِّمُون اللَّوائح من تقاريرٍ واقتراحاتٍ في مختلف الموضوعات، ويتعرَّضون لأدقِّ التَّفاصيل (إحسان أوغلى، 1999: 365).

وفيما يخصُّ إعادة التَّنظيم الحكومي، فكان أمر تعيين الصَّدر الأعظم على رأس الحكومة المركزيَّة أو عزله منها بقرارٍ من السُّلطان، كما نصَّت على ذلك المادة 27 من القانون الأساسي الصَّادر سنة 1876: (إنَّ الحضرة الشَّاهانيَّة تُوجِّه الصَّدارة العظمى ومشيخة الإسلام الجليلة إلى الذَّاتين اللذين تركن إليهما وتعيين سائر الوكلاء يكون بإرادةٍ سُنِّيَّة) (القانون الأساسي، 1908: 7)، والمادة 28: (يجتمع مجلس الوكلاء تحت رياسة الصَّدر الأعظم، ومن خصائص هذا المجلس النَّظر في جميع الأمور المهمَّة الدَّاخليَّة والخارجيَّة وما ينبغي

إنفاذه بإرادة سُنِّيَّةٍ يُنفَّذ بها)، ويكون الصَّدر الأعظم مسؤولًا أمامه، كما أن نُظَّار الوزارات أعضاء هيئة الوكلاء التي يرأسها الصَّدر الأعظم مسؤولون فرادى أمام السُّلطان أيضًا، ويجري تعيينهم بموافقته (إحسان أوغلى، 1999: 365).

لكن رغم كل هاته التَّنظيمات الجديدة، إلَّا أنَّ الدَّولة العثمانيَّة تحوّلت إلى الحكم الملكي الدُّستُوري، حيث أُلغي وتفرَّق مجلس المبعوثان (أنظر التَّعليق رقم:16)، أهمَّ عُضوٍ في المجلس العمومي، في العام الثَّاني لجلوس السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، وتعطَّلت الحياة البرلمانيَّة إلى غاية سنة 1908م رغم بقاء القانون الأساسي على حاله، كما تغيَّر لقب الصَّدر الأعظم وصار يدعى باش وكيل (الوزير الأوَّل) لمدَّةٍ معيَّنةٍ، وأصبح السَّراي آنذاك هو جهاز اتِّخاذ القرارات، كما تأكَّدت أيضًا صفتهُ كمركزٍ للإدارة الذي يُمثِّلُ السُّلطة بين الحين والآخر في مواجهة الباب العالي، الذي تحوّل إلى مجرَّد دائرةٍ رسميَّةٍ مُتخصِّصَةٍ تقوم على إدارة الإجراءات البيروقراطيَّة أكثر من كونه جهازًا يضطلع بالقرارات الخطيرة، أي أنَّ الحكومة لم تصبح موجودةٌ كمؤسَّسةٍ حقيقيَّةٍ (إحسان أوغلى، 1999: 335، 366 ،367).

ونجح السُّلطان عبد الحميد الثَّاني خلال بضع سنواتٍ من حكمه أن يُركِّز السُّلطة بين يديه، وهي سلطةٌ تستند أولًا إلى ضعف سلطة الباب العالي، أي سلطة منصب الصَّدر الأعظم الذي لم ينعم منصبه بالاستقرار، فقد استخدم السُّلطان سنوات حكمه سبع عشرة صدرًا أعظمًا، وغيَّر الحكومة ستًّا وعشرين مرَّةً بدوافع متعدِّدَة، وهكذا فقد جُرِّد الصُّدور العظام من السُّلطة التي اكتسبوها خلال عصر التَّنظيمات، وانتهى(قرن الباب العالي) كما يقول المؤرخ التُّركي البير أورتايلي فالسُّلطان يملك ويحكم (جورجو، 169:1993-170).

الخاتمة:

من أهمِّ الاستنتاجات التي توصَّلت إليها الدِّراسة:

ارتبط ظهور الصَّدارة العظمى بالبدايات الأولى لنشأة الدَّولة العثمانيَّة، وبناء مؤسَّساتها الحكوميَّة وتشعُّب أجهزتها الإداريَّة، وظلَّت من دون

مقرٍّ رسميٍّ إلى غاية سنة 1654م، بظهور بوابة الباشا، والذي تحوَّل اسمه إلى الباب الآصفي فالباب العالي خلال فترة الإصلاح الإداري.

منذ القرن الثَّامن عشر تراجع دور الدِّيوان الهمايوني (السُّلطاني) الذي كان يُمثِّل مركز الحكومة العثمانيَّة وبدأ يفقد أهمِّيته لصالح الباب العالي، الذي تميَّز بتغيُّره وتطوُّره الدَّائم، نظرًا للمهام الإداريَّة الكثيرة التي نهض بها، كأعلى تنظيمٍ إداريٍّ في الدَّولة.

يُوصف عهد التَّنظيمات بفترة سيادة الباب العالي على الحياة السِّياسيَّة والإداريَّة العثمانيَّة حيث تراجع دور السَّلطان بعد تولِّي عبد المجيد، واحتلَّ البيروقراطيُّون مواقع النَّشاط الإداري، وكان تحويل إدارة الدَّولة إلى المركزيَّة والاضطلاع بالنَّشاط التَّشريعي أمورا تُسَيِّرُ غالبًا بفضل مجالس وهيئات الباب العالي المتخصِّصَة.

بشكلٍ مشابهٍ تقريبًا لظهور الوزارات في أوربا على شكل هيئاتٍ استشاريَّةٍ كان عهد التَّنظيمات في الدَّولة العثمانيَّة هو العهد الذي ظهرت فيه النظارات (الوزارات) وبداية الاختصاص في الحكومة المركزيَّة وتراجع دور الصَّدر الأعظم، وهذا بالرغم من وجود صدورٍ عظامٍ في بعض الفترات أثَّروا في نظام الحكم العثماني، كمصطفى رشيد، ومدحت باشا.

في ظلِّ انحدار مسيرة الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن التَّاسع عشر تطلَّبت عملية تجديد نُظُم الإدارة وجود طبقةٍ بيروقراطيَّةٍ عصريَّةٍ في مؤسَّسات الدَّولة وبالأخصِّ في الصَّدارة العظمى، كنتاجٍ لعمليَّة التَّغريب منذ القرن الثَّامن عشر، وهي النُّخبة العثمانيَّة التي استطاعت التَّأثير في قلب مفاهيم الحكم.

أوائل سبعينات القرن 19م، تمتَّع الباب العالي بسلسلةٍ كاملةٍ من الإدارات الوزاريَّة تشمل قطاعات جدُّ متباينةٍ كالشُّؤون الخارجيَّة، الداخليَّة العدل، الماليَّة، الأوقاف الخيريَّة، التِّجارة، الزِّراعة والأشغال العموميَّة، ويُدار كلُّ جهازٍ من طرف وزيرٍ أو مستشارٍ، يُشكِّل جزءًا لا يتجزأ من مجلس الوزراء.

في عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني (1876-1908م) تحوَّلت الدَّولة العثمانيَّة إلى الحكم الملكي الدُّستُوري، وفَقَدَ الباب العالي سيطرته على آلية اتِّخاذ القرار والتَّنفيذ، حيث تحوَّل الصَّدر الأعظم (الباش وكيل) ورجال الباب العالي إلى إطارات تنفيذ أعمالٍ، وأصبح السَّراي هو جهاز اتِّخاذ القرارات، الذي تحوَّل إلى مجرَّد دائرةٍ رسميَّةٍ مُتخصِّصَةٍ تقوم على إدارة الإجراءات البيروقراطيَّة.

التعليقات والشروح:

1) لُغةً ورد لَفظُ الوزير في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: +**وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي"** (طه، 29-32)، وفي قوله تعالى: +**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا"** (الفرقان، 35)، والوزير لفظةٌ مُشتقَّة من الوزر، أي العبء أو الثقل أو الحمل، وذلك لأنه يحمل عن الملك أعباءه وأثقاله، أي يُعينه في أعماله السِّياسيَّة والإداريَّة فيكون بمثابة السَّند أو الظهر. (الزمخشري، 1998: 331؛ الجوهري، 2005: 355؛ النيسابوري، 1997: 39).
2) لم تأخذ وظيفة الوزير مكانها الرَّسمي ضمن نظام الحكم الإسلامي، لا في العهد النَّبوي، ولا في عهد الخلفاء الرَّاشدين رغم أن عليًّا وعثمان رضي الله عنهما كانا يقومان بمهام معيّنة في خلافة عمر بن الخطَّاب منها كتابة الرَّسائل والنَّظر في شُؤون الأسرى والاستشارة، فمنصب الوزير وجد في صدر الإسلام بالمعنى وليس باللفظ. وفي العهد الأموي (40-132هـ/660-749م) وعلى الرّغم من وجود وظيفة الكاتب، إلَّا أنَّه لم تُطلق عليه لفظة وزير. (الطبري، 1969: 220؛

Shaw, 1977: 24).

3) **القولار**: كان يطلق على كل فرد في الهيئة الحاكمة لفظ (قول) Koul أو Kul أي العبد، ويقصد به عبد السُّلطان، وتطلق على الجندي من المشاة أو الفرسان الذي يعمل في الجيش العثماني ويتقاضى راتبًا. (مجيب المصري، 2004: 109).
4) **كوبريلي محمد Koprulu Mehmed Pasa:** ولد في قرية (روزنيك) Ruznik في ألبانيا، أحضر إلى استانبول بعد التقاطه بنظام الديوشيرمة، وبسبب تواجده في قصبة (كوبري) عرف باسم كوبريلي، وأصبح خزندار في إدارة خسرو باشا، ثم أميرا على (أماسيا) خلال فترة قصيرة، تقلَّد بعدها مناصب عديدة حتى صار متسلم في الشام ومنح إيالة طرابلس الشام، ثم عُيّن

وزير قبَّةٍ، وأخيرًا صدرًا أعظمًا. توفي في أدرنة بعد مرض أصابه سنة 1661م.

(Elgurel, 2002: 258)

5) استخدم العُثمانيُّون كلمة (باب) العربية، ومقابلها التركي (قابي) للدَّلالة على الإدارات أو الدَّوائر الحكوميَّة في نُظُم الدَّولة، فقد أطلقوا على مدخل سراي السُّلطان (باب همايون)، وعلى الصدارة العظمى (باب آصفي- باب عالي)، وعلى الدَّائرة الماليَّة (باب دفتري)، وعلى مقر القيادة العسكريَّة العامَّة اسم (باب سر عسكرى)، وعلى دائرة شيخ الإسلام (باب مشيخت). (إحسان أوغلى، 1999: 206؛ شقيرات، 2002: 373).

6) بالرَّغم من كلِّ التَّغييرات التي حدثت في الهيكلة الإدارية، إلَّا أن هناك وثائقٌ تثبت أن الديوان الهمايوني كمصطلحٍ بقي يُستعمل حتى عهد السُّلطان عبد الحميد، الذي أراد أن يُعيد للدَّولة العثمانيَّة هيبتها، كتقليدٍ سُلطاني وجهةٌ عُليا لإصدار الأوامر بناءً على ما أشارت إليه إحدى وثائق أرشيف مجلس الوزراء باستانبول، مؤرَّخة في 7جويلية 1909م بشأن اعتماد ميزانية مؤقَّتة ومخصَّصات لولايات: إيدن والحجاز واليمن وبغداد بخلاف المعاشات، بمادةٍ قانونيَّةٍ تمَّ إرسالها إلى الدِّيوان الهمايوني لاعتمادها ومن ثمَّ استصدار إرادةٌ سنيَّةٌ لإنفاذ ما فيها. (هلال البقمي، 2015: 275).

7) **جوزيف فون هامر Josef Von Hammer-Purgstall (1774-1856م)**: مستشرقٌ نمساويٌّ، ولد بالنمسا وفيها زاول دراسته حيث تخرَّج من الأكاديميَّة الشرقيَّة سنة 1788م، وتعلَّم اللُّغات العربيَّة الفرنسيَّة والتركيَّة، ليشغل بعدها عديد المناصب الحكوميَّة في الخارجيَّة، ومترجمًا للقنصليَّة النمساويَّة في استانبول، كما عمل بمصر أيضًا سنة 1800م، ثم عُيِّن مستشارًا وتُرجمانًا للبلاط النّمساوي (1836-1807م)، له عدَّة مؤلفات أشهرها: نظام الحكم وإدارة الدولة في الإمبراطورية العثمانيَّة، وتاريخ الإمبراطورية العثمانيَّة في عشر مجلدات. (بدوي، 1993: 613-615).

8) كانت وظيفة المترجم الرَّسمي جُزءًا أساسيًا في الجهاز الحكومي العثماني لإدارة الشُّؤون الخارجيَّة، وكان مسؤولًا عن التَّعاملات مع الدُّول الأجنبيَّة عبر مكتب الصَّدر الأعظم، وكان أغلب هؤلاء المترجمين أوربيّين حديثي الإسلام، وفي القرن 17م أصبح المكتب المسمَّى (الترجمان الأكبر) معهدًا مقصورًا لمدَّةٍ طويلةٍ على مجموعةٍ من العائلات اليونانيَّة التي تعيش في ضاحية فنار في استانبول، واستطاعوا الحصول على مكانةٍ مُؤثِّرةٍ في النِّظام العثماني، حيث وسَّع افتتاح السِّفارات العثمانيَّة الدَّائمة في العواصم الأوربيَّة أواخر القرن 18م من نفوذهم. (لويس، 1996: 94).

9) **الصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (1858-1846م):** يعتبر واضع أُسُس النِّظام الدُّبلوماسي الجديد في الدَّولة العثمانيَّة، ولد في 13 مارس 1800م بمدينة استانبول وسط عائلةٍ فقيرةٍ، درس العُلوم الدينيَّة منذ صغره، ولمّا بلغ سن الثَّامنة والعشرين عُيّن كاتبًا بالجيش، تَدَرَّج بعدها في سُلَّم الوظائف نتيجة اشتغاله بمكتب التَّرجمة حتى صار وزيرًا لديوان القصر، ثم سكرتيراً أولًا لإدارة الشُّؤون الدَّاخلية والخارجيَّة سنة 1832م، حتى وصل منصب الصَّدارة العظمى، التي تولَّاها ستُّ مرَّاتٍ عهد السُّلطان عبد المجيد، كانت المرة الأولى في الفترة (1846- 1848م) وآخرها ما بين (1858-1857م).

(William & Bunton, 2004: 82; Zurcher, n.ed: 485).

10) **خط شريف كلخانة Gulhane Hatt-i Humayun**: نسبةً لقصر الزُّهور Gulhane، الذي قرأ فيه رشيد باشا فرمان السُّلطان عبد المجيد الخاص بإعلان حركة التنظيمات الجديدة في 3 نوفمبر 1839م. وقد كان استصدار هذا الخط الثَّمن الذي حصلت عليه بريطانيا والدُّول الأوربيَّة من السُّلطان العثماني، مقابل تسوية النزاع بينه وبين محمد علي باشا الذي كان يريد الانفصال عن الدَّولة. (حرب، 2017: 31؛ صابان، 2000: 101-102).

11) ظهر التغيُّر لاحقًا حتى في كتابة التَّاريخ- وهو الفن الذي أثبت العثمانيُّون فيه مكانتهم- فغيَّر الأديب والمؤرخ أحمد وفيق باشا (1891-1823م) في طريقة الكتابة التاريخية، وأخذ منهجًا جديدًا تمثَّل في تقسيم كتابه (فذلكه-اي تاريخ-اي عثماني) أو (موجز التاريخ العثماني) على أساس المراحل الكبرى للتَّاريخ، كما تبنَّى مصطفى نوري باشا (1890-1824م) في كتابه (نتائج الوقوعات) Netayicül-vukuat منهجًا جديدًا أيضًا، بتناول أحداث التاريخ العثماني على أساس إيراد الأسباب والنَّتائج والمشكلات الاقتصاديَّة، واتَّخذ أسلوب النَّقد مبتعدًا عن المنهج القديم وتقاليد الحوليات (دومون، 1993: 464-465).

12) كان في مقدّمة هؤلاء إبراهيم شناسي (1871-1826م) الذي أقام في فرنسا في الفترة (1855-1849م)، وتميَّز بقوة التَّأثير الثَّقافي الفرنسي عليه، والشَّاعر التركي نامق كمال الذي استخدم تعبير الوطن العثماني في أدبياته، وغيرهما من أمثال ضيا باشا، علي سعاوي، نوري بك، محمد بك، رشاد بك وصبحي باشا زاده، الذين أنشأوا مجموعة العثمانيين الجدد بهدف إحداث تغييرٍ في مسار الحكم في الدَّولة. (حرب، 2017: 37؛

Lewis, 1968: 141-150).

13) حاول المصلحون الأتراك، من خلال سنّ التَّشريعات إعطاء الدولة العثمانية شكل دولةٍ أوربية وتحويلها إلى ديمقراطيَّةٍ برلمانيَّةٍ، وتتويجًا لذلك أُعلن

دستور 1876م الذي أُعتبر أعلى إنجاز للمصلحين الليبراليين. (لويس، 2006: 37-44).

14) كان تأسيس هذه الهيئة عهد السُّلطان محمود الثاني في جزءٍ منها لإحياء الدِّيوان الهمايوني، والجزء الآخر تقليدًا لمجالس الوزراء التي كانت في الدُّول الأوربيَّة، وكان مجلس الشُّورى ينعقد مرَّتين أسبوعيًّا في الباب العالي تحت رئاسة الصَّدر الأعظم لمناقشة قضايا الدَّولة، وخلافًا للديوان لم يكن تجرى به التَّعيينات، ولم تُوزَّع فيه أيُّ قراراتٍ قضائيَّةٍ، ورغم أن تعيين جميع أعضائه كان يتمُّ من قِبَلِ السُّلطان، لكنه مع ذلك كان أداةً مفيدةً للحكومة. (لويس، 2006: 452-453).

15) كانت مهمَّة (مجلس الشُّورى) إعداد ومراجعة لوائح النُّظم، والفصل في القضايا بين الحكومة والأفراد، والفصل في الخلافات على الصلاحيَّة بين السُّلطات القضائيَّة والإداريَّة، وفي عام 1875م قسم إلى ثلاثة أقسام هي دائرة التَّنظيمات، لإعداد اللَّوائح والقوانين والنُّظم، دائرة الدَّاخليَّة التي تتولَّى التَّفتيش على الدَّعاوى والشَّكاوى والبحث فيها، ودائرة المحاكمات، أمَّا (مجلس الأحكام العدليَّة) فكان يُمثِّل أعلى هيئةٍ في المحاكمات القضائيَّة في الدَّولة. (إحسان أوغلى، 1999: 331، 332، 368).

16) كان سبب تعطيله هو الكوارث التي حلَّت بالدَّولة من قرارات الوزراء والصِّراعات التي نشأت داخل أروقة المجلس واستشراف السُّلطان لمستقبل الدَّولة المظلم لو تنازعتها التَّيارات المتناقضة، وهو ما حدث بالفعل وبدقَّةٍ بعد إعلان الدُّستور للمرَّة الثَّانية سنة 1908م. (جودت، 1308هـ: 7؛ صوان، 2020: 31).

المراجع:

1) **القانون الأساسي**. (1908). بيروت: طبع بنفقة أمين الخوري المطبعة الأدبية.

2) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (1969). **تاريخ الرسل والملوك** (ط 2، مج3). (تح: محمد أبو الفضل ابراهيم) القاهرة: دار المعارف بمصر.

3) الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد. (1998). **أساس البلاغة** (ط1، مج2). (تح: محمد باسل عيون السود) بيروت: دار الكتب العلمية.

4) جودت، أحمد بن إسماعيل. (1308هـ). **تاريخ جودت** (مج1). (ترجمة: عبد القادر الدنا) بيروت: د.د.ن.

5) شقيرات، أحمد صدقي. (2002). **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني 828-1341هـ/ 1425–1922م** (ط1، مج 1). إربد، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.

6) ياغي، إسماعيل أحمد. (2002). **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** (ط3). الرياض: مكتبة العبيكان.

7) الجوهري، اسماعيل بن حماد. (2005). **معجم الصحاح**. بيروت: دار المعرفة.

8) أوغلي، أكمل الدين إحسان. (1999). **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة الدولة والمجتمع والاقتصاد** (د.ط، مج1). (تر:صالح سعداوي) استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول- إرسيكا.

9) لهارد، أنكه. (2017). **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية** (د.ط). (نقله إلى العثمانية: علي رشاد، تر: محمود علي عامر) دمشق: دار ومؤسسة رسلان.

10) لويس، برنارد. (1982). **استنبول وحضارة الخلافة الاسلامية** (ط2 مزيدة ومنقحة). الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

11) لويس، برنارد. (1996). **اكتشاف المسلمين لأوربا** (ط1). (تر: ماهر عبد القادر) القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

12) لويس، برنارد. (2006). **ظهور تركيا الحديثة** (ط1). (تر: قاسم عبده قاسم، وسامية محمد) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

13) دومون، بول. (1993). **فترة التنظيمات 1839-1878م**. (روبير مانتران). تاريخ الدولة العثمانية تر: بشير السباعي، ط1، مج2. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع. ص.ص(160-63)

14) مجيب المصري، حسين. (2004). **معجم الدولة العثمانية** (ط1). القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

15) زيادة، خالد. (صيف, 2015). **المثقف والعسكري**. مجلة تبيَّن للدراسات الفكرية والثقافية(4/13).

16) إينالجيك، خليل. (2002). **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار** (ط1). (تر: م. محمد الأرناؤوط) بيروت: دار المدار الإسلامي.

17) أوغلو، خليل ساحلي. (1986، أفريل). **قانون نامة آل عثمان** (تر). دراسات العلوم الإنسانية. ص ص107-193.

18) مانتران، روبير. (1992). **تاريخ الدولة العثمانية** (ط1، مج 2). (تر: بشير السباعي) القاهرة-باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.

19) صابان، سهيل. (2000). **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيَّة التاريخيَّة** (د.ط). (مر: محمد عبد الرزاق حسن بركات) الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

20) بدوي، عبد الرحمن. (1993). **موسوعة المستشرقين** (ط3). بيروت: دار العلم للملايين.

21) النيسابوري، عبد الملك محمد بن اسماعيل الثعالبي. (1997). **تحفة الوزراء** (د.ط). (تح: حبيب الراوي) بغداد: مطبعة العاني.

22) جورجو، فرانسوا. (1993). **النزع الأخير 1878-1908**. (روبير مانتران)، تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ط1، مج2، القاهرة-باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع. ص ص(242-161).

23) بازان، لوي. (1993). **الحياة الفكرية والثقافية في الامبراطورية العثمانية**. (روبير مانتران). تاريخ الدولة العثمانية. تر: بشير السباعي، ط1. القاهرة-باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع. ص ص (427-474).

24) مخلوف، ماجدة. (2009). **تحوُّلات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني** (ط1). القاهرة، مصر: دار الآفاق العربية.

25) بن طباطبا، محمد بن علي. (1966). **الفخري في الآداب السُّلطانية والدَّولة الإسلامية** (د.ط). بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

26) حرب، محمد. (يناير-مارس, 2003). **تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم**. حوليات آداب عين شمس.

27) حرب، محمد. (2017). **المثقَّفون والسُّلطة تركيا نموذجًا** (ط1). القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

28) صوان، محمد شعبان. (2020). **يوميات السلطان الحوادث الهامة في تاريخ الدولة العثمانية ودلالاتها** (ط1). وهران -بيروت: ابن النديم- دار الروافد الثقافية.

29) الشناوي، محمد عبد العزيز. (1980). **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** (مج1). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

30) أبو النصر، محمد عبد العظيم يوسف. (2001). **السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري** (ط1). القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية.

31) فريد بك، المحامي محمد. (1981). **تاريخ الدولة العلية العثمانية** (ط1، مج1). (تح: إحسان حقي) بيروت، لبنان: دار النفائس.

32) كوبرولي، محمد فؤاد. (1993). **قيام الدولة العثمانية** (ط2). (تر: أحمد السعيد) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

33) الزهراني، محمد مسفر. (1980). **نظام الوزارة في الدولة العباسية 334-590هـ العهدان البويهي والسلجوقي** (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

34) هلال البقمي، نورة بنت عبد الله. (2015). **الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية 1421-1922م دراسة تاريخية حضارية**. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية

35) جب، هاميلتون وباون، هارولد. (2012). **المجتمع الإسلامي والغرب دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن18م** (ط1، مج1). (تر: أحمد إيبش) أبوظبي: هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة ودار الكتب الوطنية.

36) أوزتونا، يلماز. (1988). **تاريخ الدولة العثمانية** (ط1، مج1-2). (تر: محمود الأنصاري، مر:عدنان محمود سلمان). استانبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل.

37) Elgurel, M. (2002). **"Koprulu Mehmed Pasa"**. Consulté le septembre 12, 2020, sur Türkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi:

https://islamansiklopedisi.org.tr/koprulu-mehmed-pasa

38) Fodor, P. (1994). **"Sultan, Imperial Council, Grand Viziier: Changes in the Ottoman Ruling Elite and the Formation of the Grand Vizieral (TELḪĪŞ)"**. Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae, 47(1/2).

39) Gibbons, H. (1968). **The Foundation of the Ottoman Empire: A History of the Osmanlis up to death of Bayezid I** (1300-1403) (éd. n.e). London: Oxford Frank Cass.

40) Hammer, J. (1835). **Histoire De L'Empire Ottoman Depuis Son Origine Jusqu'a Nos Jours** (Vol. 1). (J. Hellert, Trad.) Paris, Bellizard.

41) Lewis, B. (1968). **The Emergence of Modern Turkey** (éd. 2). Oxford: Oxford Papers.

42) Satis, I. (2011, Summer). **"From Grand Viziership To Prime Ministry"**. Turkish Studies-International Periodical For The Languages, 3.pp (1715-1728)

43) Shaw, J. (1977). **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Empire of the Gazis the Rise and Declin of the ottoman Empire 1280-1808** (n.ed, Vol. 1).

44) William, L., & Bunton, M. (2004). **A History of the Modern Middle East** (éd. 4). Westview Press.

45) Zurcher, E. (n.d). **"Reshid Pasha Mustafa"**. Dans Encyclopedia of Islam (éd. 8 New Edition). Leiden: E.J. Brill.

للإحالة على هذا المقال:

ـ حسن بربورة، غربي الغالي، (2022)، «**الصَّدارة العظمى، هيكلتها وأثرها في نظام الحكم العثماني خلال القرن التَّاسع عشر**» . **المواقف**، المجلد: 18، العدد: 01، أوت 2022، ص. ص 722- 744.